المقدمـة :

تُعدَ المياه واحدة من أهم مرتكزات الأمن الوطني في أي بلد في العالم ، لاسيما في الأقاليم الجافة وشبه الجافة ، التي تعتمد على مصادر شحيحة للمياه ، وإنَ المياه مثل الهواء هبة طبيعية غير إنَ الهواء موزع على البشرية بالتساوي ، أمَا المياه فإنَ توزيعها يعاني من تفاوت شديد ، وإذا كانت كمية المياه فوق الكرة الأرضية ثابتة ، فإنَ المتاح من المياه العذبة غير مستقر وهو متفاوت بصورة حادة بين إقليم جغرافي وآخر ، وبين بلد وآخر ، أو بين منطقة وأخرى في البلد الواحد ، فحين تتعرض مناطق معينة من الكرة الأرضية إلى الفيضانات، تتعرض مناطق أخرى للجفاف وفي كلا الحالتين تحدث الخسائر ، وقد نال موضوع المياه أهميةً رئيسةً بسبب دورها في تحقيق الأمن المائي ، ومن ثمَ تحقيق الأمن الغذائي ، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالحفاظ على كميات المياه المناسبة ، التي لاتسبب إختلالاً في التوازن المائي ، وتحسن الأوضاع الصحية والبيئية ، ومع إزدياد عدد السكان وإرتفاع مستوى حياتهم تزداد حاجتهم للمياه سواء للإستخدام البشري أوالصناعي أوالزراعي مع هدر كبير للموارد المائية بسبب عدم الإدراك الجدي للسكان لمخاطرعدم توفير المياه أو تلوثها وصعوبة إستغلالها ثانية ، فالماء ثروة محددة وسكان الأرض في تزايد غير محدد تقريباً .

للموارد المائية في العراق أهمية كبرى لخصائصه الاقتصادية والجغرافية و المناخية ، فالماء يشكّل العصب الرئيس لعناصر النظام البيئي جميعها ، وتمثل الموارد المائية المظلة التي تجتمع حولها مميزات العراق الطبيعية والإجتماعية والجغرافية ، وعليه فإنَ حماية الموارد المائية من تراجع كمياتها وتدهور نوعيتها يشكل أحد أبرز التحديات في أيَ رؤية إستراتيجية لحاضرالعراق ومستقبله ، ويعاني الأمن المائي العراقي من تحديات عديدة (داخلية وخارجية) ، فالتحديات الداخلية كثيرة ، أهمها الظروف الطبيعة الناتجة عن موقع العراق الجغرافي ، وتأثير إرتفاع درجات الحرارة ، والتغيَر المناخي ، وكذلك النمو السكاني المتزايد أدى الى تدهور نوعية المياه وتلوثها ، فضلاً عن الهدر الكبير والمفرط بسبب الإستخدام التقليدي للمياه ، فضلاً عن تقادم المشاريع الإروائية الحالية التي نفذت في خمسينيات وستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، أمَا التحديات الخارجية المتمثلة بالسياسات المائية لدول الجوار، وعدم وجود إتفاقية ملزمة مع دولتي المنبع (تركيا وإيران) ، فتضمن للعراق حقوقه التأريخية المكتسبة في نهري دجلة والفرات وروافدهما ، مما دفع هذه الدول إلى إستثمار المياه ضمن حدودها الجغرافية ؛ لتحقيق أقصى تنمية إقتصادية متناسين حقوق العراق في هذين النهرين .

وبسبب هذه التحديات التي يواجهها الأمن المائي العراقي ، وضعف السياسات المائية والزراعية ، لعدم إستقرار العراق لعقود طويلة من الزمن ، لم يتمكَن العراق من تحقيق الأمن المائي ، ومن ثمَّ عدم تحقيق الأمن الغذائي للبلاد ، وأنعكس ذلك على عدم امكانية العراق من تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، وهذا ما دفع بالحكومات العراقية المتعاقبة لتأمين الغذاء عن طريق الإستيراد ، مما جعل العراق في طليعة الدول المستوردة للمنتجات الغذائية والمحاصيل الزراعية في العالم ، وإنَ المشكلة المائية تُعدَ خللاً في التوازن ما بين الموارد المائية المتاحة و الطلب المتزايد ، الذي يتمثل بظهورعجز في الميزان المائي ، ويتزايد بإستمرار ، ويؤدَي إلى إختلال في الأمن المائي العراقي ، الذي سينعكس بدوره إلى إختلال في الأمن الوطني العراقي وبكل تفرعاته وأصنافه كالأمن الإقتصادي والأمن الغذائي وما يتبعه ، وهذا العجز هو الذي يفوق في حجم الإحتياجات المائية ، وكمية الموارد المتاحة والمتجددة ، وبذلك فإنَ المشكلة الحاصلة في إضطراد .

أولاً : أهمية الدراسة : تكتسب هذه الدراسة أهميتها ، كونها تبحث في مجال حيوي ومهم ، وهو مجال المياه ، الذي يعد عصب الحياة ومورداً إقتصادياً ، تتوقف عليه حياة الملايين من سكان العراق ، فهو حاجة ضرورية بايولوجية لكل من الإنسان والحيوان والنبات معاً ، فضلاً عن إستخداماته في كافة المجالات الزراعية والصناعية

والعمرانية ، فالأمن المائي هو أحد الأبعاد المهمة والأساسية التي تؤثر على الأمن الوطني وهو الركيزة الأساسية التي يستند عليها الإقتصاد الوطني لأيَ بلدٍ ، فبتحقيق الأمن المائي يتمكن البلد من تحقيق الأمن الغذائي ، وبعكسه لايمكن أنْ يتحقق الأمن الغذائي ، لذلك ستقوم الدراسة ببحث ما يأتي :-

١- تشخيص التحديات الحالية التي تواجه الأمن المائي العراقي .
٢- إعطاء رؤية مستقبلية عن الأمن المائي في العراق .

ثانياً :- هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى البحث في التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن المائي العراقي ، وذلك بالكشف عن أسباب تفاقمها ،سواء تلك الناتجة بفعل التغيرات المناخية ، اوالمتمثلة بالتلوث وسوء التخطيط في إدارة الموارد المائية، فضلاً عن النمو السكاني المتزايد أوالمتعلقة بالسياسات المائية لدول الجوار، ومن ثم مناقشة تلك العوامل والأسباب مناقشة موضوعية ، لغرض إقتراح الحلول والإجراءات المناسبة التي من شأنها التخفيف من حدة هذه المشكلة ؛ لتجنب آثارها سواء السياسية أوالإقتصادية أوالبيئية ، وتهدف الدراسة إلى تقدير حجم المتطلبات المائية للإستخدامات كافة ، ودراسة الموازنة المائية العامة للعراق ، وتقدير حجم الإيراد المائي المتاح.

ثالثاً : مشكلة الدراسة : تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها ((يعاني الأمن المائي العراقي من تحديات داخلية وخارجية إنعكست اثارها على امنه الوطني الشامل نتيجة تراجع واردات العراق من المياه في نهري دجلة والفرات)) ، وللإحاطة بذلك نطرح التساؤلات الاتية :

١- ما الأمن المائي ؟
٢- ما واقع الموارد المائية والموازنة المائية ؟
٣- ما التحديات الداخلية للأمن المائي ؟
٤- ما التحديات الخارجية للأمن المائي ؟
٥- ماهي آثار الأمن المائي على الأمن الوطني ؟
٦- ما هو مستقبل الأمن المائي العراقي ؟

رابعاً : فرضية الدراسة : إنَ مشكلة المياه في العراق وأزمتها الحادة كماً ونوعاً ، ناتجة عن تداخل عوامل عديدة ، منها ماهو تحدٍ داخلي بسبب ضعف السياسات المائية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة نتيجة عدم إستقرارالعراق لفترة طويلة من الزمن ، فضلاً عن التغيرات المناخية والنمو السكاني المتزايد ، ومنها ماهو تحدي خارجي بسبب السياسات المائية للدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات ، مما كان له الأثر الواضح على الأمن الوطني العراقي .

خامساً : حدود الدراسة : تتحدد الدراسة مكانيًا في حدود العراق الجغرافية وبمنطقة حوضي تغذية نهري دجلة والفرات في (تركيا وايران) ، أمَا زمانياً فقد تمَ الخوض في البحث بعد العام ٢٠٠٣ مع التأكيد على السنوات العشر الأخيرة ، كونها شهدت تراجعًا كبيرًا في كميات الأمطار .

سادساً : منهجية الدراسة : بسبب تشعَب الموضوع وطبيعته فقد عمدنا إلى الإفادة من مناهج عديدة في وقت واحد ، عملاً بمبدأ التكامل المنهجي ولإثبات صحة الفرضية إعتمدنا الآتي :-

١- **المنهج التاريخي :** تمَ إختيارهذا المنهج للتعرف على تطور السياسات المائية التركية والإيرانية إتجاه العراق، وكذلك لدراسة السياسات المائية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١.

٢- **المنهج الوصفي التحليلي :** وذلك عن طريق واقع الموارد المائية في العراق ، نبحث في وصف الأمن المائي العراقي ، وتحليل نتائجه وآثاره على الأمن الوطني العراقي .

٣-**المنهج الإستشرافي :** إستشرفنا به مستقبل الواردات المائية العراقية لنهري دجلة والفرات وروافدهما .

سابعاً : الدراسات السابقة : إنَ إطلاع الباحث على بحوث غيره ، ممن سبقوه في البحث والدراسة في موضوع إختصاصه ، توفر له إمكانية التعرف على الجوانب ، التي وقفت عندها البحوث السابقة ، ففي ذلك تجانس وتكامل لسلسلة البحوث العلمية في مجال تخصصه ، ونظراً لأهمية المياه ، تعددت الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع وحسب آراء الباحثين ، إلاَ إن بعضها تناولت الموضوع بشكل مجزأ ، أو من جوانب معينة كالدراسات في مجال الإقتصاد ، أو في مجال التنمية الزراعية ، أو علاقة الموارد المائية في العلاقات الدولية ، ومن أبرز تلك الدراسات السابقة مايلي:-

١- في عام **١٩٩٩** ، قدَم الباحث أحمد عمر الراوي ، أطروحته الموسومة بـ (مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الأمن الغذائي)، إستعرضت الدراسة واقع الموارد الإقتصادية الزراعية في العراق وسياسات إستغلال موارد المياه وواقع سياسة تركيا المائية وتأثيرها على العراق[١] .

٢- في عام **٢٠٠٦** قدَمت الباحثة بثينة حسيب سلمان ، رسالتها الموسومة بـ (الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق) ، وتوصلت الدراسة إلى أن العراق لا يتوقع أن يشهد عجزاً مائياً إلا في المدة الواقعة بين ٢٠١٠ ،٢٠٣٠ ، وفي حالة زراعة جميع الأراضي الزراعية ؛ وذلك لارتباط المياه بالتنمية الزراعية في العراق[٢] .

٣- في عام **٢٠٠٨** قدَم الباحث عباس سعدون رفعت ، رسالته الموسومة (المسألة المائية في السياسة التركية إزاء سوريا والعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧) ، تناولت الدراسة تاريخ العلاقات العراقية - التركية وملف المياه[٣].

٤- في عام **٢٠١٠** قدَمت الباحثة عيادة سعيد حسين علي ، اطروحتها الموسومة بـ (نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق) تناولت مشكلة المياه مع دول الجوار المتشاطئة مع العراق ، فضلاً عن كونها تؤكد على خطورة الوضع المائي الحالي في العراق ، وتوضح العواقب والنتائج الوخيمة التي ستترتب على إستمراره ، لتتوصل إلى وضع إستراتيجية وطنية شاملة لحل مشكلة المياه في العراق[٤] .

٥- في عام **٢٠١١** قدَم الباحث عباس حمزة علي الشمري ، رسالته الموسومة (مشكلة المياه في العراق في ظل التغيرات المناخية وأثرها في الأمن المائي العراقي / دراسة جيوبوليتكية) تناولت الدراسة تأثير الأبعاد الجغرافية والمناخية على الموارد المائية في العراق[٥] .

---

[١] أحمد عمر الراوي ، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الأمن الغذائي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩.

[٢] بثينة حسيب سلمان الشريفي ، الامن المائي وتاثيره في التنمية الزراعية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .

[٣] عباس سعدون رفعت ، المسالة المائية في السياسة التركية ازاء سوريا والعراق ، رسالة ماجستر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨.

[٤] عيادة سعيد حسين، نحو إستراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠١٠.

[٥] عباس حمزة علي الشمري ، مشكلة المياه في العراق في ظل التغيرات المناخية وأثرها في الأمن المائي العراقي /دراسة جيوبوليتكية ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١١ .

٦- في عام ٢٠١١ قدَم الباحث رائد سامي عباس العبيدي ، رسالته الموسومة (مشكلة المياه بين العراق وتركيا /دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية) ، تناولت الدراسة المشكلة المائية في العراق والأبعاد السياسة والاقتصادية لدول حوضي دجلة والفرات[١] .

٧- في عام ٢٠١٤ قدَم الباحث أنورعبدالزهرة شلش العتابي ، رسالته الموسومة (الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الإستدامة) ، وبحثت الدراسة مشكلة المياه في أبعادها الاقتصادية على العراق[٢] .

٨- في عام ٢٠١٦ قدَم الباحث محمد صبري إبراهيم ، أطروحته الموسومة (السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣) ، تناولت الدراسة مقومات التنمية المستدامة في العراق وارتباطها بالمياه[٣].

٩- في عام ٢٠١٩ قدَم الباحث حسين عبدالأمير بُكه ، رسالته الموسومة (السياسة المائية العراقية لضمان الأمن المائي العراقي ومعالجة شحة المياه/ رؤية مستقبلية (٢٠١٩-٢٠٣٥) ، تناولت الدراسة تأثيرإنخفاض مناسيب حوضي دجلة والفرات على واقع السياسة المائية العراقية[٤] .

إنَ هذه الدراسة لا تتنكر للأعمال القيمة التي سبقتها في هذا المجال ، وإن كان معظمها قد تحدد في إطار واحد ، جغرافي ، أو إقتصادي ، أوقانوني وفني ، إذ عالجت مشكلة المياه من جانب واحد، ومع غزارة وعلمية ما كتب عن موضوع المياه ، فإن هذه الدراسة (الأمن المائي العراقي بعد عام ٢٠٠٣/ دراسة في التحديات) ، تختلف عن الدراسات السابقة ، إذ أخذت بالإعتبار جميع التحديات للأمن المائي العراقي ، وما ينتج عنها من آثار سلبية على الأمن الوطني العراقي ، كما بيَنت الدراسة بعض الحلول والمقترحات لتحقيق الأمن المائي في العراق.

ثامناً :- هيكلية الدراسة : إنسجاماً مع مشكلة الدراسة وفرضيتها ، إشتملت الدراسة على مقدمة وأربعة فصول ، تتبعها إستنتاجات وتوصيات ثم الخاتمة ، فقد تناول الفصل الأول إطار نظري للدراسة ، الذي إشتمل ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تضمن مفهوم الأمن وأهميته وأبعاده ومستوياته ، وفي المبحث الثاني تناول مفهوم الأمن المائي ومؤشراته ، والمبحث الثالث تناول المفاهيم المقاربة للأمن المائي ، أمَا الفصل الثاني فقد عُرضت فيه واقع الموارد المائية في العراق ، التي تقسمت على مبحثين ، فالمبحث الأول تناول الموارد المائية التقليدية ، والمبحث الثاني تناول الموارد المائية غير التقليدية.

أمَا في الفصل الثالث إشتمل على مبحثين ، المبحث الأول مخصص للتحديات الداخلية التي تواجه الأمن المائي العراقي ، والمبحث الثاني تناول التحديات الخارجية للأمن المائي العراقي ، أمَا الفصل الرابع فقد تناول الأمن المائي وأثره على الأمن الوطني العراقي ، وآفاق المستقبل ، واشتمل على مبحثين ، فالمبحث الأول تناول أثر الأمن المائي على الأمن الوطني ، والمبحث الثاني قدَم رؤية في الحلول بإجراءات مقترحة ، فضلا عن الإستنتاجات والتوصيات .

---

[١] رائد سامي عباس العبيدي ، مشكلة المياه بين العراق وتركيا ، دراسة في الأبعاد السياسة والاقتصادية ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١.

[٢] أنور عبد الزهرة شلش ، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات لغرض الإستدامة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤.

[٣] محمد صبري إبراهيم ،السياسة المائية في العراق وإنعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣ ، إطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠١٦.

[٤] حسين عبد الأمير بُكه ، السياسة المائية العراقية لضمان الأمن المائي العراقي ومعالجة شحة المياه رؤية مستقبلية (٢٠١٩-٢٠٣٥) ، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، ٢٠١٩.